الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.19/Add.2
20 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

جنيف، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة

١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المقرر: السيد بول فريكس (بلجيكا)

المتحدثون:

ممثل أمانة الأونكتاد

مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

الجماعة الأوروبية

أوغندا باسم المجموعة الأفريقية

سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين

سري لانكا

الفلبين كرئيس مشارك في اجتماع الخبراء

إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي

باراغواي باسم أمريكا اللاتينية ومجموعة الكاريبي

زمبابوي باسم المجموعة الأفريقية

سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين

بنغلاديش

بلجيكا كرئيس لاجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود في موعد قصاه يوم **الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢** إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, fax no. 907 0056, tel. no. 907 5656/1066

الآثار المترتبة على عمل اللجنة إثر مؤتمر الدوحة الوزاري

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- وجه **ممثل أمانة الأونكتاد** الاهتمام إلى بندين اثنين مذكورين بوضوح في إعلان الدوحة، وهما تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية، اللذين يستدعيان اهتمام الأونكتاد فيما يقوم به من أعمال بعد مؤتمر الدوحة. وقال إنه أشير إلى تيسير التجارة في الفقرة ٢٧ من الإعلان، وذكر المندوبين بأن بعض مواد اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤ (كالمادتين الخامسة والسابعة) كان من الصعب تنفيذها. وقال إن الأونكتاد تمكن من تجميع خبرة ضخمة في مجال تيسير التجارة من خلال إدخال أدوات تكنولوجيا المعلومات في مجالات تعقب البضائع (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع) وادخال التلقائية في إجراءات الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية). وفضلا عن ذلك اضطلع الأونكتاد منذ عام ١٩٧٥ بطائفة واسعة من الأعمال التحليلية وأنشطة المساعدة التقنية التي أخذت في الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها البلدان النامية. وفي إطار أعمال ما بعد مؤتمر الدوحة، في مقدور الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة وفي صياغة مواقفها التفاوضية.

٢- أما البند الثاني، وهو التجارة الإلكترونية، فقد أشير إليه في الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة الوزاري. وقد شرع الأونكتاد فعلا بالاضطلاع بالعمل بشأن بعض القضايا قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية، ومنها الوقف الاختياري للجمارك على التحويلات الإلكترونية والآثار الضرائبية المترتبة على التجارة الإلكترونية. وقد ورد بعض نتائج هذه الدراسات في *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١*. ولسوف يواصل الأونكتاد تقديم الإسهامات الهامة في تحليل التجارة الإلكترونية والتنمية.

٣- وذكر أيضا بأن مفاوضات النقل، في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، من المتوقع أن تستأنف قريبا. وقد شارك الأونكتاد مشاركة فعالة في جولة أوروغواي وفي مفاوضات فريق التفاوض المعني بخدمات النقل البحري حول هذا الموضوع وأعرب عن استعداد الأمانة لمواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في إطار المفاوضات المقبلة.

٤- وقال مشيرا إلى خطة المساعدة التقنية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" (UNCTAD/RMS/TCS/1)، أن كلا من تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية قد أدرج في الخطة وأن عددا من الأنشطة وضعت بمساعدة البلدان النامية في مجالات إذكاء الوعي وتحسين بيئة الأعمال التجارية والمساعدة في عملية التفاوض. وختم حديثه قائلا إن الأونكتاد سباق في مجال التجارة الإلكترونية وأن *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١* مثلا قد نقل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مرة من

موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لفائدة من أراد في شتى أنحاء العالم، والعديد منهم من البلدان النامية.

٥- وأشار ممثل **مصر**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إلى أنه يتعين على الأونكتاد، نتيجة اجتماع الدوحة، أن يواجه المهمة الإضافية في توفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال مفاوضات التجارة. ورحب بخطة المساعدة التقنية التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد وشجع مواصلة المشاورات بشأن هذه الخطة. وقال إن الأنشطة المدرجة في المقترحات ينبغي أن ينظر إليها على أنها أنشطة إضافية، وأنه ينبغي تزويد الأونكتاد بموارد ملائمة لتنفيذ الخطة. ولذلك فإنه يطلب إلى الأمانة وإلى البلدان المانحة أن تأخذ ذلك في الاعتبار وألا تحول الموارد عن الأنشطة الجارية، إذ إن الأونكتاد لا يشارك في الأنشطة المتصلة بمنظمة التجارة العالمية فحسب وإنما في أنشطة هامة أخرى.

٦- وأقرت ممثلة **الجماعة الأوروبية** بأن تيسير التجارة ذو أهمية حيوية بالنسبة لجميع البلدان وأعربت عن أملها في أن تفضي المفاوضات الجديدة حول هذه المسألة إلى مزيد من التجارة بالنسبة لجميع الأعضاء، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية فيما يتعلق بالبضائع المتبادلة. وقالت على وجه التحديد إنه من الضروري أن تعمد الأمانة إلى مواصلة العمل بشأن المادتين الخامسة والسادسة من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤. وشددت أيضا على أهمية أن تعمد جميع البلدان النامية إلى المشاركة على نحو أكبر في المناقشات الدائرة بشأن تيسير التجارة، نظرا لاحتمال وجود بعض التعقيدات في تغيير الممارسات الجمركية المحلية وإدخال مزيد من الشفافية.

٧- وفي مجال التجارة الإلكترونية، أثنت على عمل الأونكتاد وخاصة *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١*، الذي سوف يؤخذ في الاعتبار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. وهي تشجع الأونكتاد على مواصلة التوعية بأهمية التجارة الإلكترونية وعلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لزيادة مشاركتها في التجارة الإلكترونية. وقالت إن من شأن التجارة الإلكترونية أن تحسن بيئة الأعمال التجارية وأن تزيد من مشاركة البلدان النامية في التجارة وأن تتغلب على الصعوبات المتصلة بالمسافة والنقل وغيرها. وناشدت الأعضاء مواصلة المشاركة مشاركة فعالة في هذه المناقشات. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية التي تنوي عقدها منظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن الآثار الضرائبية المترتبة على التجارة الإلكترونية، فإن تقرير الأونكتاد قد تناول هذه المسألة وقد تبين أن تكاليف الوقف الاختياري لم يكن مشكلة كبيرة في حد ذاتها. وفيما عدا مسألة الوقف الاختياري هناك مسائل هامة أخرى مثل المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات الإعلام والنقل والتي لا تقل أهمية بالنسبة لكل من التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة. ومن ثم فإن هذه ليست ولاية جديدة بالنسبة للأونكتاد وإنما استمرارا لعملها القائم حاليا.

٨- وقال ممثل **أوغندا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، بأنه يرحب بخطة الأونكتاد المقترحة لبناء القدرات والمساعدة التقنية بعد مؤتمر الدوحة وأشار إلى فائدتها بالنسبة للبلدان الأفريقية. وقال إن صلب المسألة هو تمويل الخطة، والتي لن يكتب لها الحياة ما لم يتوفر لها التمويل الملائم. وفي هذا الصدد فإنه يشاطر وجهة النظر القائلة بأن الخطة ينبغي النظر إليها على أنها تتناول أنشطة إضافية، ومن ثم فإنها تتطلب موارد إضافية.

٩- وأعربت ممثلة **سري لانكا**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، عن ارتياحها لمشروع اقتراح ما بعد الدوحة وأشارت إلى أهمية اتاحة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة.

١٠- وأعربت ممثلة **سري لانكا** عن سرورها إذ لاحظت أن قدرا كبيرا من ميزانية تيسير التجارة في مشروع ما بعد الدوحة قد خصص للأعمال التحليلية. أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية فإنها ترحب بالقيام بمزيد من العمل التحليلي في هذا المجال، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بمناقشات منظمة التجارة العالمية وبالإشارة إلى الحلقة الدراسية التي تخطط لعقدها منظمة التجارة العالمية بشأن آثار التجارة الإلكترونية على ضريبة الدخل. وشددت أيضا على ضرورة قيام الأونكتاد بالتصدي للبعد التنموي للتجارة الإلكترونية، حيث إن هذا هو المجال الذي يكمن فيه تفوق الأونكتاد على غيره عندما يعمد إلى بناء صلات التآزر مع المؤسسات الأخرى.

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١١- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع" (TD/B/COM.3/39)؛

"تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إمكانية الحصول على التمويل والتمويل الإلكتروني - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.3/43)

١٢- لخص **ممثل الأمانة** القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالتمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد على الحاجة إلى العمل على المستويين الكلي والجزئي من أجل تحقيق أهداف التنمية. وقال إن لقضايا السياسة العامة الكلية، مثل نسب كفاية رأس المال التي حددتها لجنة بازل، تأثيرا مباشرا

على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بإمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل. وأوضح أن الجمع المناسب بين مرونة الأنظمة المالية التي تتيح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الإشراف المالي الحصيف الذي يكفل الاستقرار المالي من أجل تجنب تعرض النظام للخطر هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتهيئة بيئة تمكينية. كما تشجع الحكومات على تجنب الاقتراض المفرط من المصارف التجارية بغية تجنب استبعاد القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣- وأضاف قائلا إنه تم في البلدان المتقدمة تذليل العديد من العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بإمكانية الحصول على التمويل، وإن هناك حاجة لإيجاد سبل لنقل هذه الدروس المستفادة إلى البلدان النامية. وينبغي أولا أن تعمل المصارف على إقامة شراكات مع موردي خدمات الأعمال التجارية من أجل تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتلك الخدمات التي تحسن جدارتها الإئتمانية. ويمكن ثانيا تحسين المعلومات المالية التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الأخذ بنظم محاسبية ملائمة للمستخدمين. ثالثا، تشجع المؤسسات المالية الدولية على بذل جهود شاملة ومتسقة لبناء القدرات من أجل تدريب العاملين في المجال المصرفي التجاري في البلدان النامية على التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ويمكن للأونكتاد، من خلال عقد الحلقات الدراسية الاقليمية، أن يسهم في إشاعة الوعي بالتدابير التي يمكن استخدامها في مجال اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل تسجيل النقاط في تقييم الجدارة الإئتمانية، وتقييمات درجة الملاءة الخارجية، وتقييم المخاطر تقييما ذاتيا. ويلزم مراعاة نوع الجنس في برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

١٤- وفيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني، قال إن للبيئة التشغيلية للتمويل الإلكتروني أهميتها، بما في ذلك بيئة خدمات الاتصالات، والارتباط بواسطة شبكة الإنترنت، وتوفر إطار قانوني ملائم يستند إلى أنظمة نقدية ومالية محايدة تكنولوجيا. وفي المراحل الأولية من عملية التمويل الإلكتروني، تتمثل أهم القضايا بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إمكانية الوصول إلى نظم مدفوعات محلية واقليمية وعالمية تقوم على استخدام شبكة الإنترنت، والاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتم بواسطة شبكة الإنترنت، والوصول إلى قواعد البيانات الناشئة بواسطة شبكة الإنترنت بشأن المعلومات الإئتمانية وتقديرات الجدارة الإئتمانية للمشاريع لكي تصبح مؤهلة للحصول على التمويل التجاري الإلكتروني، وضمان الإئتمانات الإلكترونية، وغير ذلك من أشكال تمويل المشاريع تمويلا إلكترونيا قصير الأجل. ويمكن لمعالجة التباين في المعلومات بشأن المخاطر التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة لاستخدام التقنيات الأقل تكلفة للبحث عن البيانات الإلكترونية أن تفتح أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فرص الحصول على تمويل إلكتروني من مصادر أجنبية بشروط أكثر تنافسية. وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى ممارسة ضغوط تنافسية على الموردين المحليين للخدمات المالية وأن يخفض تكاليف الإئتمانات التجارية المرتفعة على نحو مفرط في العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن

شأن الحصول على معلومات أفضل عن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضعها المالي أن يؤدي في النهاية إلى تحسين صورتها من حيث المخاطر التجارية وأن يكون له أيضا تأثير مفيد على مؤشرات المخاطر السياسية الخاصة ببلدان الموطن التي تنتمي إليها هذه المشاريع. ونتيجة لذلك، قد تبدأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النهاية في الحصول على المزيد من رأس مال المخاطرة وغير ذلك من أشكال التمويل والاستثمار الأطول أجلا.

١٥- وتحدث ممثل **بلجيكا** بصفته **رئيس اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع** فأجرى استعراضا عاما لقضايا تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تم بحثها في اجتماع الخبراء. وقال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل قطاعا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث إنها توفر نسبة الثلثين من مجموع الأعمال؛ ويعتبر الحصول على التمويل عاملا حاسما يحدد نجاح هذا القطاع. وقال إن اختيار هذا الموضوع قد جاء في حينه، إذ لا يوجد سوى القليل جدا من المحافل الأخرى التي يمكن فيها معالجة مشاكل التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معالجة مباشرة، مقارنة بالتمويل الدولي أو بالتمويل الجزئي. وقد تم التركيز على إيجاد حلول عملية للعقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل، وهي عقبات تتمثل في ارتفاع درجة المخاطر المتصورة، والتباين في المعلومات، وارتفاع تكاليف التعاملات، والافتقار إلى هياكل الشركات المصرفية المناسبة أو العاملين في المجال المصرفي الذين يتمتعون بالخبرة في مجال العمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن العديد من الابتكارات المالية التي نظر فيها اجتماع الخبراء تتعلق بخفض تكاليف ومخاطر إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهناك أمثلة عن المؤسسات المالية المحلية الناجحة في البلدان المتقدمة قد أثبتت أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يتحول إلى نشاط تجاري مربح جدا إذا ما تم اعتماد استراتيجية صحيحة واستخدام تكنولوجيا المعلومات على النحو المناسب. كما أن التدابير ذات الصلة، إذا ما تم تكييفها بشكل مناسب، يمكن أن تنقل إلى حد ما إلى البلدان النامية. وقد نظر اجتماع الخبراء أيضا في مصادر التمويل البديلة، مثل رأس مال المخاطرة، التي تعتبر مهمة في بعض البلدان المتقدمة ولكنها هامشية في البلدان النامية. وفي حالة أقل البلدان نموا، ثمة حاجة خاصة لتمويل الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص. كما نظر اجتماع الخبراء في العناصر المكملة للتمويل، مثل مخططات الإيجار (مع خيار الشراء) والقروض والضمانات المتبادلة. وهذه توفر سبلا مفيدة لتقاسم المخاطر ولكنها تنطوي على مخاطر معنوية وعلى انتقاء سلبي. وقال إنه قد أحال النتائج التي خلص إليها اجتماع الخبراء إلى أمانة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في آذار/مارس في مونتيريه بالمكسيك.

١٦- وتحدث ممثل **الفلبين**، بصفته **رئيسا مشاركا لاجتماع الخبراء**، فألقى نظرة عامة على مسائل التمويل الإلكتروني التي تمت مناقشتها في اجتماع الخبراء. وقال إن التمويل الإلكتروني قد تجاوز المدفوعات الإلكترونية عبر الإنترنت وبطاقات الائتمان فأصبح أداة للتنمية الاقتصادية. وفي حين أن التمويل الإلكتروني لا يزال في مراحله

الأولى في العديد من البلدان النامية إلا أن لديه القدرة المحتملة على الهيمنة على الشؤون المالية العالمية وبالتالي التأثير في نهاية الأمر على الأعمال التجارية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق عالمي. وتحتاج هـــذه المؤسســـات إلى التغلب بسرعة على أية عقبات تحول دون استخدام التمويل الإلكتروني لكي لا تهمش في الأعمـــال الـــتجارية والتجارة الدولية. واستخدام التكنولوجيات الجديدة القائمة على الإنترنت يمكن أن يساعد المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على مشاكل عدم تجانس المعلومات بوصف ذلك خطوة من الخطوات الرئيسية في الوصول إلى كل من التمويل والتمويل الإلكتروني. والتمويل الإلكتروني لن يأتي بأي تمويل جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا ظلت مجازفتها في مجال التأمين بدون تغيير. وعليها أن تغير ثقافتها في مجال الأعمال، وأن تحسن إدارتها، وتدخل قواعد بيانات لمعلومات الائتمان. ويحتاج موردو الخدمات المالية إلى رفع مستوى كل من رأس مالهم البشري والمادي قصد توفير الخدمات على الشبكة مباشرة، وتركيز جهودهم على تطويـــر خطـــوط الـــتمويل الإلكتروني فيما بين المشاريع التجارية، والتركيز بشكل خاص على تطوير التمويل الإلكتروني لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٧- وقال ممثل **إسبانيا**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن الحصول على التمويل حاجز من الحواجز الرئيسية الـــتي تعـــترض ســـبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبشكل خاص بالنسبة للشركات الحديثة الإنشاء والشـــركات التي تديرها نساء. ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هامة لخلق فرص العمل فإنه من الأهمـــية بمكـــان أن تتـــناول الحكومات والمؤسسات المالية مسألة وصول هذه المؤسسات إلى التمويل والتمويل الإلكتروني. والتدريب وتلقين التمويل الإلكتروني نشاطان أساسيان من الأنشطة اللازمة لدفع استخدام التمويل إجمـــالا وتخفـــيض تكاليف الصفقات وتشجيع الفعالية. وتتمثل المهام الرئيسية في هذا المجال في تعزيز القدرات المؤسســـية للوسطاء الماليين وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتبادل المعلومات عن الآليات المبتكرة، وتعزيز الإطار التنظيمي المالي من أجل تفادي المخاطر التي تهدد النظام.

١٨- وقـــال ممثل **باراغواي**، متحدثا باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، إن تشجيع المؤسسات المالية المحلية على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة يعتبر مشكلا رئيسيا. ولاحظ أنه في حين تعد الأنظمة المالية السليمة هامة للاستقرار المالي إلا أن الأمر ما زال يحتاج إلى قيام الحكومات والمؤسسات المالـــية الدولية بالكثير والكثير لتشجيع المصارف المحلية على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتكلفة معقولة. والتمويل الإلكتروني بدأ يترسخ في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولكن الأمر يحتاج إلى الكثير لتطوير المدفوعات الإلكترونية المحلية وضمان الائتمان الإلكتروني وخدمات تمويل التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوســـطة الحجـــم. وبالإضـــافة إلى ذلك، يواجه موفرو الخدمات المالية المحليون تحديات عالمية. ويمكن إدراج المؤسسات المحلية في قواعد البيانات العالمية، بما يحسن الشفافية ويقلل من تكلفة الاقتراض على الرغم من تصنيف درجـــة المجازفـــة السياسية غير الملائمة على المستوى الوطني. وسيتوقف مدى فائدة مؤتمر المكسيك على جهود

البلدان التي بإمكانها السهر على اتخاذ إجراء ذي معنى على جميع المستويات – على المستويين الكلي والجزئي في آن واحد.

١٩- وقال ممثل **زمبابوي**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إن الوصول إلى التمويل يتوقف على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى وجود قطاع مالي جيد التنظيم. وقال إن قطاع الخدمات المالية يحتاج إلى التشجيع على النظر بجدية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وهو في حاجة إلى العمل على نحو وثيق مع هذه المؤسسات لتبني أساليب الائتمان العصرية من أجل تحسين إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي نفس الوقت تقديم التمويل لها بتكلفة معقولة. وهذا مجرد سبيل فقط لتحقيق نتائج مستدامة وتخفيض التكاليف. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج أيضا إلى دعم بهذا الخصوص. فالعديد من بينها ليست لديه خبرة في العمل مع المصارف ويجد صعوبة في التوجه إليها. ومن شأن المساعدة التقنية من خلال برامج مثل "برنامج إقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" أن تكون قيمة بدرجة عالية في مساعدة هذه المؤسسات على الحصول على الائتمان الرسمي. والوصول إلى التمويل الإلكتروني يستعصي على معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، ولتغيير هذا الوضع من الضروري أولا التطرق لمسائل ما يسمى "التكنولوجيا الرقمية" والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإنترنت. غير أنه توجد عدة أمثلة لمخططات للائتمان الصغير في أفريقيا أفادت بنجاح من الإنترنت. والتوافر المباشر على الشبكة للمعلومات عن مخاطر الائتمان والمعلومات المالية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أساسي للوصول إلى تسهيلات التمويل الإلكتروني والمدفوعات الإلكترونية. والدعم التقني الدولي لكل من الوسطاء الماليين الأفارقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا هام. وفيما يتعلق بمؤتمر مونتيري، قال إن المجموعة الأفريقية تنتظر نتائج عملية من المؤتمر.

٢٠- وأشارت ممثلة **سري لانكا**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى الحاجة إلى زيادة الوعي بتكنولوجيات التمويل الإلكتروني. وأضافت أنه من الأهمية بمكان أن تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بنشاط في التجارة الإلكترونية، وأن الأمر يحتاج في ذلك إلى التدريب والخدمات الاستشارية، وكذلك إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأدوات مثل الدفع المباشر على الشبكة وتصنيف الائتمان المباشر وقواعد بيانات المعلومات عن المخاطر سيتطلب الأمر قيام المؤسسات المالية المحلية بتوفيرها. ويحتاج الأمر إلى الكثير لجعل المصارف الآسيوية أكثر وعيا باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويحتاج الأونكتاد، وتحتاج غيره من المنظمات الإنمائية، إلى تقديم المعلومات عن أحدث الابتكارات وأفضل الممارسات للمؤسسات المالية المحلية في البلدان النامية. وتشمل المجالات التي هي بحاجة إلى عناية خاصة زيادة الوعي بالابتكارات المالية الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدام هذه الابتكارات، والجمع بين خدمات المشاريع والخدمات المالية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولاحظت أيضا أهمية تشجيع جمع ونشر البيانات ذات الصلة بالتمويل الإلكتروني وبالتجارة الإلكترونية.

٢١- وقال ممثل **بنغلاديش**، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هامة جدا في نشر التكنولوجيات الجديدة وهي كثيرا ما تكون مستخدمة فعالة جدا لرؤوس الأموال. وكثيرا ما كان انعدام كفاءة الوسطاء الماليين المشكلة الرئيسية الحائلة دون وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأموال وإلى التمويل الإلكتروني، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى استكشاف مخططات تمويل بديلة ومبتكرة، وبشكل خاص مخططات تستخدم شبكة الإنترنت التي هي من الوسائط الممتازة للنقل السريع للمعلومات المالية والمعلومات عن المخاطر فيما يتصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما يشكل وصول هذه المؤسسات إلى التمويل. ونظرا لمستوى تغلغل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت المنخفض جدا في أقل البلدان نموا، لا بد من توخي الحذر إزاء الآفاق المرتقبة عاجلا للتمويل المالي في هذه البلدان. وأخيرا لاحظ أن أسواق رؤوس الأموال تلعب دورا هامشيا في أقل البلدان نموا في توفير التمويل.

- - - - -